الأنباء
الجمعة 6 يوليو 2012

أحمد السعدون وخالد السلطان يتوسطان محمد الخليفة وعلي الدقباسي وعبدالله البرغش ود.عادل الدمخي ود.محمد الكندري

مسلم البراك وخالد الطاحوس ومحمد الدلال وفلاح الصواغ (هاني الشمري)

بعد اجتماع الكتلة بديوان المطر مساء أمس الأول.. أولها بديوان المناور الاثنين المقبل والتالي عند الكندري

السعدون: اجتماعات «الأغلبية» ستتحول إلى ندوات وستستمر حتى في شهر رمضان

د.محمد الكندري وعبداللطيف العميري ود.حمد المطر ومحمد الدلال ومسلم البراك وسالم النملان بعد أداء صلاة العشاء

بدر الداهوم ومناور ذياب وأحمد مطيع وأسامة المناور

قال النائب أحمد السعدون اننا فقدنا في الأيام القليلة الماضية شخصية فذة وغير عادية بكل المقاييس، وأتحدث عن الأخ جاسم القطامي عندما أطلق في الذكرى الاولى للوحدة في فبراير 1959 أول دعوة للوحدة، وقال انه بعد 300 سنة من الحكم في الكويت فقد آن الأوان ان يشارك الشعب الكويتي في حكومة ديموقراطية، وقد كنت آنذاك من اللجنة المنظمة «الأندية»، واليوم نحن نواجه هذه الهجمة الشرسة ضد الدستور وكان للمرحوم دور في وضع هذا الدستور وندعو له بالرحمة ونعزي عائلته ونحن جميعا عائلة له ونسأل الله سبحانه وتعالى له المغفرة.

وأضاف السعدون بعد اجتماع كتلة الأغلبية بديوان د.حمد المطر مساء امس الأول ان اجتماعنا من المفترض ان يكون من الاجتماعات العادية لكتلة «الأغلبية» ولكن نحن جعلنا هذا الاجتماع غير عادي بكل المقاييس لسبب واحد أننا عندما أصدرنا البيانين الأول والثاني تحدثنا عن رأينا في المحكمة الدستورية وقلنا نحترم حكم المحكمة الدستورية ولكن في الوقت نفسه أبدينا وجهة نظرنا ايضا، ومع ذلك كنا نعتقد بالفعل ان هناك خطأ إجرائيا، وما يجري على الساحة الآن والاجتماعات التي تعقد الآن ومحاولات رموز الفساد تعديل الدوائر الانتخابية، أشرنا لها في البيان الأول وقلنا ان اي عبث في الدوائر الانتخابية او حتى بتغيير نظام التصويت هو ايضا تزوير للانتخابات ومحاولة لإلغاء النظام الدستوري في الكويت.

وزاد بقوله: ناقشنا ما يسعى إليه البعض بالعبث في نظام الانتخابات دون ان ننسى قضيتنا الرئيسية وهي قضية استمرار كتلة الـ 35 ككتلة مجتمعة وأي حديث او إشاعات قيلت لا تمثل هذه الكتلة بل كتلة الـ 35 ملتزمة بكل من هو ملتزم بكتلة الـ 35 وبكل الدوائر ومن دون استثناء، وكان مفترضا الليلة ان نبدأ بمناقشة ما سبق ان ذكرناه وهو برنامج العمل للكتلة لكن هناك قضية بدأت والغرض منها قد يكون إشغالنا، ولكن نحن تعلمنا في الكويت حتى الإشاعات كانت عملية جس نبض، وسنواجه هذا العمل وقررنا من الآن ان يكون اجتماعنا المقبل لمواجهة هذا العبث الدستوري وتزوير العملية الانتخابية والقضية لا تتعلق بنتائج الانتخابات، ولكن تتعلق بأننا هل نسمح للسلطة وهل نسمح لرموز الفساد بأن يدفعوا باتجاه تعديل الدوائر التي جاءت بعد مطالب شعبية ومخاض عسير واستقالة حكومة وفي النهاية اضطرت لإقرار هذا القانون لأنها وجدت انها رغبة شعبية، ولا يمكن بعد حل المجلس بخطأ إجرائي ان نقبل بأن تأتي عناصر معينة او الحكومة لتغيير تركيبة المجلس، ولذلك أول اجتماع لمواجهة هذا العبث الدستوري يوم الاثنين المقبل سيكون في ديوان النائب أسامة المناور وبعدها في 16 الجاري سيكون في ديوان النائب محمد الكندري، ولن تتوقف حتى في رمضان، فالقضية تتعلق بالشعب الكويتي وسندعو مؤسسات المجتمع المدني لممارسة دورها، وجمعية الشفافية نقول لها: آن الأوان ان تراقب ما يجري من محاولة سلب إرادة الأمة، وندعو جمعية حقوق الإنسان التي نثمن مبادرتها عندما وجهت رسالة واضحة الى وزير الداخلية في اجتماع ساحة الإرادة الأخير بعدم التعرض للمعتصمين، ونتمنى من لجنة التنسيق المكلفة حاليا بتدارس هذا الأمر بالإضافة الى لقاءات الاثنين ان تكون هناك دعوة رسمية لكل مؤسسات المجتمع المدني لممارسة دورها ولا يمكن ان نترك لهذا العبث أن يمر، وان كنا نحترم ونقدر حكم المحكمة الدستورية ببطلان المجلس السابق، فيجب أولا ألا يبقى مجلس 2009، فهذا المجلس سقط شعبيا وسقط أخلاقيا ويجب ألا يجتمع حتى لو جلسة واحدة، يجب ألا نترك له فرصة، والأمر الثاني يجب ألا تمس الانتخابات، والأمر الثالث يجب ان تكون هناك دعوة ودعوة سريعة وفقا لأحكام الدستور والمادة 107 لإجراء الانتخابات، وكما في مرسوم الحل لمجلس 2009 والدعوة لانتخابات 2012، عندما أتى بالمرسوم «يحل المجلس والعودة للأمة» والآن العودة للأمة ومن لديه رغبة في تعديل الدوائر يتفضل يعرض برنامجه الانتخابي على الشعب الكويتي ونتمنى هذا المنهج الواضح، وهناك من يقول بعدم عدالة الدوائر، وفعلا نحن قلنا هذا الكلام، وتقدمنا بقانون ولكن بشرط ان تأتي هذه الدوائر العادلة من خلال مشروعات تقدم لمجلس الأمة.

وبين ان هناك أمرا أيضا مرفوضا إذا ما طرح قانون تعديل الانتخابات على المجلس الحالي وهذا بمثابة انقلاب على الدستور وأيضا هذه مواجهة للرأي الشعبي الذي أسقط مجلس 2009، ولولا ان المجلس المبطل بدأ يمسهم بالفعل وبدأت تظهر الحقائق المتعلقة بالتحويلات والإيداعات وسرقة الديزل التي ستكون مستمرة، والدعم الذي ارتفع من 8 ملايين الى أكثر من مليار دينار في الميزانية الحالية، وغيره بالاضافة الى ما تم إقراره من قوانين في المجلس الماضي، وإعداد قانون المحكمة الدستورية من قبل اللجنة التشريعية وهذا أمر يشكرون عليه، بالاضافة الى قانون النزاهة الذي يشمل 4 قوانين مجتمعة: قانون الذمة المالية وحماية المبلغ ومكافحة الفساد وقانون تعارض المصالح، وأنجز وعرض على جدول أعمال المجلس ولو أقر فإن كل هؤلاء «الكلكجية» راح يبينون.

وأكد السعدون ان اي محاولة لتعديل الدوائر او الأصوات هي محاولة لضرب الأغلبية والإتيان بمجلس يتوافق مع مصالحهم وأي محاولة اليوم هي انقلاب على الدستور ومحاولة للمجيء بأغلبية توافق آراءهم، ومرسوم الضرورة او مرسوم بقانون وفقا للمادة 71 يجب ان تكون هناك حالة غير عادية ولا يمكن تجاوزها، وهل تعديل قانون الانتخابات سواء عن طريق الدوائر او عدد الأصوات هل هذه من الأمور التي لا يمكن تجاوزها؟ هذه محاولة للقفز على سلطة الشعب الكويتي، الذي أتى بمجلس 2012 الذي تصدى لكل القضايا المهمة.

وشدد على ان الكل مدعو الى أول ندوة ستعقدها كتلة الأغلبية في ديوان النائب أسامة المناور الاثنين المقبل، وسيصدر بيان عن الكتلة عقب الندوة، وستستمر الندوات حتى في رمضان حتى نسقط هذا التوجه لتعديل الدوائر.

وبين ان هناك التباسا لدى بعض الناس بسبب بعض التصريحات، ونحن سنلتزم بكل النواب الـ 35 في الانتخابات المقبلة في الدوائر كما هم حاليا ونترك الخيار للشعب الكويتي، وسنرى رسالة الشعب الكويتي في الانتخابات المقبلة.

● ناصر الوقيت ـ سلطان العبدان

فيصل اليحيى متحدثا لأحد النواب

نايف المرداس يجري اتصالا هاتفيا

خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول بديوان أحمد سيار في «ملتقى الخامسة»

الحربش: «الأغلبية» لن تشارك في الانتخابات في حال العبث بالنظام الانتخابي

د.جمعان الحربش

قال النائب د.جمعان الحربش ان ملتقى «الخامسة» أصبح ملتقى الكويت ككل والخامسة تستحق الشكر على ما قدموه من فرسان للمجلس حيث أوصلوا بلوك كامل عشرة نواب من أبناء الدائرة الخامسة يمثلونهم ويخافون على البلد، موضحا ان في كل دول العالم يوجد صراع بين أصحاب المصالح والمبادئ والسلطة دائما تتحالف مع أصحاب المصالح ولكنها تقف إذا أحست بانهيار البلد وتعدل من مسارها.

وأضاف الحربش خلال الندوة التي أقيمت مساء أمس الأول بديوان الناشط احمد سيار ان الكويت منذ بداية العمل البرلماني كان فيها تحالف بين السلطة وأصحاب المصالح أوصل ظواهر صوتية في فترة من الفترات ولو كان هناك استجواب حولوا الوزير المستجوب إلى مستشار في الحكومة وإذا كان الوزير عنده تجاوزات ولديهم أغلبية برلمانية حولوا الجلسة إلى سرية واستمر الوزير بمنصبه وإذا كان هناك بوقات كبيرة لا تسترها جلساتهم السرية ضربوا الناس في الشوارع وفي بيوتهم».

وأشار الحربش إلى ان الحكومة اعترفت وبشكل قاطع انها فقدت القرار في مجلس 2012 عندما طرح مشروع تعديل قانون المناقصات أصبحت هناك خطورة على أصحاب المصالح وكذلك ملف الاحتكار للوكالات عندما فتح تنادوا الى وقفنا حيث اننا فتحنا ملفات خطيرة عليهم تزلزل مراكزهم المالية وعندما فتحنا ملف تعديل قانون القضاء كانت الطامة كبرى، مشيرا الى ان خطأنا الذي اخطأناه في هذه المرحلة هو اننا فتحنا جميع الملفات المستحقة في وقت واحد لأنه في حال تم إقرار هذه القوانين ستكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا جاذبا ولكنهم لا يريدون ان تكون الكويت مركزا ماليا بل يريدونها مركز مال لهم فقط.

وحذر النائب الحربش الشعب الكويتي من القبول بأي عبث بالنظام الانتخابي من قبل السلطة حيث ان هناك من وصفهم بـ «مستشاري الخيبة» قد اجتمعوا لإقرار نظام الصوتين، متهما السلطة باستهداف كتلة الأغلبية والسعي إلى إعادة القبيضة والمرتشين إلى قبة عبدالله السالم.

وقال الحربش: ان مجلس 2011 يتم إسقاطه بخطأ اجرائي، ومع ذلك لم يكتفوا بذلك كله، مؤكدا على انه ستعود الأغلبية رغم كل شيء لأن الخطاب سيزيد، وهم يعرفون ذلك، لذلك يعملون الآن على تعديل الدوائر، واجتمع مستشارو الخيبة وقدموا تقريرا وقالوا ان تحويل نظام الصوتين سيضرب الدائرتين الرابعة والخامسة في مقتل، وهذا وفق التجربة الأردنية لما اكتسح الإسلاميون حولوها للصوت الواحد فنحن للأسف نأخذ من الدول أسوأ التجارب.

وأضاف لو تم اتخاذ القرار لا قدر الله وشاركت الأغلبية فقد اعترفوا بالعبث السياسي وهذا لا يحق لهم، وسينقص عددهم وسيعود مجلس الأمة كما كان في السابق وسيكون الآتي أخطر إذا نجح المشروع والأغلبية يجب ألا يسعهم المشاركة في الانتخابات إذا صدر هذا المرسوم، وإلا فإنهم سيجملون طغيان السلطة وسيظهرونها أنها ديموقراطية، مبينا انهم اليوم فتحوا أبواب الوزارات للقبيضة، وأخذوا ملفاتهم ومعاملاتهم من اليوم، محذرا من أن المشروع القادم مشروع خطير.

وأشار الحربش الى ان مجلس 2012 عمره 3 شهور و20 يوما، وقد نجحنا بـ 90٪ في عمل كتلة أغلبية وهذا لم يكن سهلا، وهذا أزعجهم، لأننا لم نكن نحتاج الصوت الحكومي، وكان الشعب هو الذي يحدد الأولويات وهذا المجلس اجتمع 28 جلسة خلال 3 شهور و15 يوما وهذا لم يحدث في أي مجلس، وانعقد 232 اجتماعا للجان، وكانت اللجان تجتمع في العطل، ولم يفقد النصاب إلا في اجتماع واحد، وصدرت الكثير من القوانين بمراسيم أميرية.

واشار الى ان الكلام ليس عن الأسرة وسب الأسرة فاليوم يجب أن نقدم مشروعا وعلى من يهاجمنا أن يقدموا مشروعا، وألا يهاجموا السلطة ليلا ويتفقوا معها في النهار ويأخذوا منها المناقصات فالمرحلة صارت أحوج الى حكومة برلمانية ذات غطاء نيابي لتقر قوانين الإصلاح السياسي، فهم يريدون أن يخرجونا من المربع كله، موضحا ان اليوم الشعب الكويتي سيرفض أي عبث بمراسيم الانتخابات ولن يقبل إلا بالدائرة الواحدة لأنها خيار حياة بالنسبة للشعب، لأن ممارسات السلطة الماضية مست كرامة وحياة وأموال الكويتيين، ودقوا إسفينا بينهم.

واشار الحربش الى ان المشاركة الانتخابية في أي انتخابات من خلال مراسيم تغير النظام الانتخابي هي مشاركة تزوير، ويجب إسقاط أي مجلس يفرزه النظام الجديد فإرادة الشعوب منتصرة، ويكفي هذا المجلس فخرا أنه رفع راية نصرة الشام، وكان سباقا في ذلك، ويكفي أنه أقر قانون إعدام المتطاول على عرض النبي ﷺ لذلك استهدفونا، داعيا السلطة بكل وضوح ألا تقطع حبل السماع للمخلصين وألا تعتبرهم خصوما، وألا تحتضن المرتشين والطائفيين.

واكد على أنه متفائل بإذن الله، ويجب أن نخوض المعارك لأنها فرضت علينا، فإذا هربنا منها ستأتي أجيال وتلعننا، وإذا قبلنا بالفرز الذي يمارسونه فسيعيش أبناؤنا في الدرجتين الثانية والثالثة وقلت في السابق ان مجلس 2012 لو استمر سنتين فسيغير الكويت إلى الأفضل، وقد تنبأ الكثير بأن المجلس لن يستمر، وبأن المجلس سيتم إعدامه قبل شهر رمضان.

● فليح العازمي

عقدت اجتماعها الأول برئاسة النائب محمد هايف

لجنة مساعدة إقليم أراكان في ميانمار تدعو لمساعدة المشردين واللاجئين والمحاصرين

عقدت اللجنة الكويتية لمساعدة إقليم أراكان في ميانمار «بورما» اجتماعها الأول بتاريخ امس الاول برئاسة النائب محمد هايف المطيري ونائب الرئيس الداعية عثمان الخميس وأمين السر مساعد مراجي الرباح والمستشار القانوني دويم الموريزي وأعضاؤها: الداعية حجاج فهد العجمي وعلي برغش القحطاني ونايف بن شرار وعزام الشمري وأرشيد الهاجري ومحمد نايف الدوسري وبعد هذا الاجتماع الذي عقد في ديوان النائب محمد هايف المطيري تم إصدار البيان التالي:

تهيب اللجنة الكويتية لمساعدة إقليم أراكان في ميانمار «بورما» بالمسلمين وجميع أحرار العالم بمساعدة المشردين واللاجئين والمحاصرين الآن في إقليم أراكان في جمهورية ميانمار الاتحادية «بورما» وسرعة نجدتهم بعد أن تجاوزت حكومة ميانمار والجماعات البوذية كل الأعراف والاتفاقيات والقوانين الدولية والإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية بإقدامهم على محاصرتهم وحرق قراهم وهدم مساجدهم وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومارست ضدهم أبشع أنواع القتل والتنكيل والتهجير والتجويع فهم بين قتيل ومعتقل وجريح ومحاصر وسط تعتيم إعلامي مريب وقطع جميع الاتصالات في إقليم أراكان ووضع الحواجز والثكنات العسكرية بين القرى والأحياء المسلمة مما يمنع إنقاذ وإسعاف أي جريح ومصاب بالحرائق والاعتداءات، لذا تناشد اللجنة الحكومات العربية والإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتبني موقف واضح وحاسم مما يحدث الآن من مجازر مروعة ضد المسلمين في إقليم أراكان والدعوة لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة هذه المأساة والكارثة الإنسانية، كما تناشد اللجنة جميع الجمعيات والهيئات الإسلامية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام أن تسلط الضوء على ما يحدث لإخواننا في إقليم أراكان المضطهد المحاصر وتشكيل ضغط فاعل لزيارة إقليم أراكان ودخول وسائل الإعلام وجمعيات الهلال والصليب الحمر الدوليين لكسر هذا الحصار وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المصابين والشيوخ والنساء والأطفال المحاصرين، كما نطالب جميع الدول العربية والإسلامية بالذات التي لها علاقات واتفاقيات اقتصادية وعسكرية وأمنية بمراجعة هذه الاتفاقيات المبرمة مع حكومة ميانمار التي تخلت عن جميع القيم الإنسانية والأعراف الدولية وحقوق الإنسان، كما ستواصل اللجنة عملها لإبراز قضية منكوبي إقليم أراكان من خلال الدعوة إلى المؤتمرات والمعارض الدولية لنطلع العالم على هذه المآسي الحقيقية والمؤلمة في نفس الوقت من خلال عرض الصور والوثائق التي تثبت تورط حكومة ميانمار والجماعات البوذية في هذه الانتهاكات ضد المسلمين في إقليم أراكان وتتعهد اللجنة برفع دعاوى قضائية ضد حكومة ميانمار والمتورطين في هذه الانتهاكات أمام منظمة حقوق الإنسان الدولية التابعة للأمم المتحدة. ودعت اللجنة في ختام اجتماعها منظمة المؤتمر الإسلامي الى أن تقوم بواجبها الإسلامي والإنساني تجاه ما يتعرض له إخوانهم في إقليم أراكان من مجازر مروعة بعقد جلسة عاجلة لبحث ومناقشة ما يتعرض له هذا الإقليم المنكوب من ممارسات خارجة عن القيم وعن القانون وحقوق الإنسان.

● موسى أبوطفرة

محمد هايف